العرب
الأربعاء 2021/11/24
السنة 44 العدد 12250

قيادي نهضاوي سابق يكشف عن مؤامرات الغنوشي ويدعوه إلى الخروج من الحياة السياسية

عماد الحمامي: التحالف الحكومي أطاح بحكومة إلياس الفخفاخ وقانون 38 عبثي

لم تقتصر التجاوزات السياسية لراشد الغنوشي، رئيس حركة النهضة والبرلمان المجمد في تونس، على تعكير الأجواء داخل الحزب الإسلامي وإعلان مرحلة من التصدع والخلافات بشأن التداول السلمي على القيادة والتشبيب والممارسة الديمقراطية الحقيقية، بل يرى مراقبون أنها طالت الحياة العامة للتونسيين وأنتجت مشهدا برلمانيا منقسما تحكمه المصالح والولاءات السياسية.

التمسك بالقرارات أنتج مشهدا منقسما

خالد هدوي

تونس – كشف قيادي سابق في حركة النهضة عن جملة من التجاوزات ارتكبها رئيس الحركة والبرلمان المجمد راشد الغنوشي، عكرت صفو العلاقات السياسية بين مكونات السلطة وعمقت خلافاتها، فضلا عن استفراده بصنع القرارات التي فجّرت الحزب من الداخل، وسط دعوات متتالية لخروجه من الحياة السياسية.

ودعا القيادي المجمدة عضويته في حركة النهضة عماد الحمامي، راشد الغنوشي إلى الاستقالة من الحركة ومن رئاسة البرلمان دون شروط، كما طالبه بمغادرة الحياة السياسية وترْك البلاد لتتقدم بعيدا عنه.

وبشأن مسار الخامس والعشرين من يوليو أكد الحمامي أنه اختار الاصطفاف مع الشعب عكس خيارات حركة النهضة التي اعتبر أنها ابتعدت عن قيمها.

محمد ذويب

النهضة كانت تعتقد أن قيس سعيد سيكون لعبة في يدها

رباب بن لطيف

بعض القرارات كانت تطبخ في الكواليس وتنسب إلى الحركة

كما وصف الحمامي، في تصريح لقناة تلفزيونية خاصة، القانون عدد 38 المتعلّق بالانتدابات الاستثنائية لمن طالت بطالتهم أكثر من عشر سنوات بالقانون العبثي، معتبرا أن الرئيس قيس سعيد مُحق في عدم تطبيقه لأنه حان وقت مصارحة العاطلين عن العمل ورفع المهزلة والمرور إلى الجمهورية الثالثة والإعلان عن أن الدولة لا يمكنها توظيف هؤلاء العاطلين عن العمل.

ويرى مراقبون أن الغنوشي ارتكب عدة تجاوزات ساهمت في تكوين مشهد سياسي تحكمه الخلافات والمناكفات بين مكونات السلطة، وعمّق مستويات القطيعة مع مؤسسة رئاسة الجمهورية، فضلا عن التحكم في المشهد البرلماني وإسقاط الحكومات وإقامة التحالفات التي تخدم مصالح النهضة بدرجة أولى.

وقال المحلل السياسي محمد ذويب "في حقيقة الأمر كلام عماد الحمامي هو أول اعتراف من داخل حركة النهضة بتورط الغنوشي في تجاوز صلاحياته وفي إسقاط حكومة إلياس الفخفاخ، ولكن هذا الكلام قد ذكره العديد من الملاحظين والمحللين السياسيين منذ مدة طويلة".

وأضاف، لـ"العرب"، "النهضة كانت تعتقد أن قيس سعيد سيكون لعبة في يدها مثل الرئيس الأسبق المنصف المرزوقي أو رئيسا يقبل توافقات بشروطها على غرار الباجي قايد السبسي (الرئيس الراحل)، لذلك فإن وقوف قيس سعيد في وجه حركة النهضة منذ بداية 2020 قد أقلقها، ولهذا بادر راشد الغنوشي بالهجوم على قيس سعيّد وعلى صلاحياته في محاولة لعزله، ثم سعت حركة النهضة لعزل حكومة الفخفاخ لأنها شرعت في فتح عدة ملفات والقيام بعدة إصلاحات ومعاقبة بعض رموز الفساد".

ولفت محمد ذويب إلى أن "سعي وزير التجارة آنذاك محمد المسليني لمقاومة التوريد العشوائي وخاصة السلع التركية أقلق حركة النهضة، وتطرق حكومة الفخفاخ إلى هذه الملفات وغيرها جعل النهضة تتحدث في البداية عن توزيع الحزام السياسي وإقحام قلب تونس في الحكومة، ولما رفض الفخفاخ ذلك سعت للإطاحة به بالاشتراك مع قلب تونس وائتلاف الكرامة وهو ما نجحوا فيه".

وأردف "طبعا الغنوشي كان هو المتحكم الرئيسي في المشهد السياسي وهو الذي يقوم بتقسيم الأدوار، ولكن قدوم قيس سعيد إلى قصر قرطاج قزّم دور النهضة وهدد مصالحها، وهو ما أدخلها في لعبة لي ذراع مع الرئيس حسمها هذا الأخير بإجراءات الخامس والعشرين من يوليو".

واستطرد "كلام الحمامي يعكس أزمة عميقة داخل النهضة بين شق يريد التخلص من الغنوشي وبناء الحركة بشكل جديد وشق موال للغنوشي يريد المزيد من السير في ركابه".

وحمّلت قيادات كانت تنتمي إلى النهضة راشد الغنوشي مسؤولية الفشل في إدارة الشأن السياسي، معتبرة أنه كرس الفردانية في الحكم واتخاذ القرارات داخل الحركة وفجّر الخلافات بين قياداتها، وهو ما ساهم في انشقاق هذه القيادات وتصدع الحركة، علاوة على كونه ارتكب عدة أخطاء باسم الممارسة الديمقراطية.

وقالت رباب بن لطيف، القيادية السابقة في النهضة، "لم تكن هناك ممارسة ديمقراطية داخل الحركة، لأن بعض القرارات كانت تطبخ في الكواليس ويُروَّج أنها اتُّخذت خلال نقاشات مجلس الشورى".

وأضافت، لـ"العرب"، "حركة النهضة لم تتعامل مع المتغيرات السياسية كما يجب. ونحن، المستقيلين من الحركة، استنفدنا كل مبادرات الإصلاح وراسلنا الغنوشي عدة مرات من أجل أن يغيّر القيادات الحالية وتركيبة مجلس الشورى وعدم الاستفراد بالرأي".

وتابعت "بعض القيادات الحزبية، أو ما يعرف بالشق الموالي للغنوشي، هي التي استفردت بالرأي وتسير بالحركة في مسارات خاطئة، استنكرنا هذا الأسلوب عدة مرات وليس هناك من يصغي".

ودعت بن لطيف "قيادات الحركة إلى ترجيح مصلحة الحزب في المؤتمر القادم الذي ربما سيكون حاسما من أجل مستقبل الغنوشي في الحياة السياسية".

وكان 113 قياديا في النهضة، من بينهم قيادات مركزية وجهوية وأعضاء في مجلس الشورى وأعضاء في البرلمان المجمد، قد تقدموا باستقالة جماعية من الحركة في موفى سبتمبر الماضي احتجاجا على ما وصفوه بـ"الإخفاق في معركة الإصلاح الداخلي للحزب".

والخلافات داخل النهضة ليست وليدة اللحظة؛ فقد تفاقمت وخرجت إلى العلن أساسا العام الحالي بسبب توجه الغنوشي إلى تأجيل مؤتمر الحزب الحادي عشر مرة أخرى، في مناورة منه تستهدف البقاء على رأس الحركة، وهو ما ترفضه بشدة قيادات أخرى بارزة على غرار وزير الصحة السابق عبداللطيف المكي الذي غادر الحركة مؤخرا.

وعرفت حركة النهضة منذ الخامس والعشرين من يوليو الماضي، وهو التاريخ الذي جمد فيه الرئيس قيس سعيد أعمال واختصاصات المجلس النيابي وأقال الحكومة ورفع الحصانة البرلمانية عن النواب، نزيفا من الاستقالات بسبب إخفاق الحركة في إدارة الشأن العام في البلاد.

ووضعت تلك الإجراءات الحركة بعيدا عن دوائر الحكم للمرة الأولى منذ ثورة الرابع عشر من يناير، وهو ما زاد الخلافات داخلها حدةً لاسيما أنها باتت تعيش عزلة خارجية متفاقمة.

وزير الدفاع الإسرائيلي يزور المغرب لتعزيز التعاون الأمني

تل أبيب – يؤدي وزير الدفاع الإسرائيلي بيني غانتس الأربعاء زيارة إلى المغرب بهدف تقوية التعاون الأمني بين البلدين بعد عام على تطبيع علاقاتهما.

وسبق أن استقبل المغرب مستشارا للأمن الإسرائيلي ووزير خارجية الدولة العبرية منذ استئناف العلاقات بين البلدين العام الماضي، لكنها المرة الأولى التي يقوم فيها وزير دفاع إسرائيلي بزيارة رسمية إلى المملكة.

ويرتقب أن يوقّع غانتس اتفاقا "يرسم الخطوط العريضة للتعاون العسكري بين البلدين"، حسب ما أفاد مكتبه على أن يغادر المملكة الخميس.

وتهدف هذه الزيارة إلى "وضع الحجر الأساس لإقامة علاقات أمنية مستقبلية بين إسرائيل والمغرب"، بحسب ما أوضح مسؤول إسرائيلي.

وأضاف "كان لدينا بعض التعاون، لكننا سوف نعطيه طابعا رسميا الآن، إنه إعلان علني عن الشراكة بيننا".

وذكرت صحيفة "ذا تايمز أوف إسرائيل" أن غانتس سيلتقي خلال زيارته بكل من وزيري الدفاع والخارجية المغربيين، مشيرة إلى أنه من المنتظر أن يوقّع صفقة دفاع مع المغرب.

ووصفت الزيارة بأنها تأتي "وسط ازدهار العلاقات بين تل أبيب والرباط، في أعقاب اتفاق التطبيع لإقامة علاقات دبلوماسية العام الماضي".

وكان البلدان أقاما علاقات دبلوماسية إثر توقيع اتفاقات أوسلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية العام 1993 قبل أن تقطعها الرباط بسبب الانتفاضة الفلسطينية الثانية العام 2000.

وفي أواخر العام الماضي استأنف البلدان علاقاتهما الدبلوماسية في إطار اتفاق اعترفت بموجبه الولايات المتحدة بسيادة المغرب على الصحراء المتنازع عليها مع جبهة البوليساريو الانفصالية والمدعومة من الجزائر.

وتتزامن زيارة غانتس إلى المغرب مع وضع إقليمي متوتر بعد إعلان الجزائر في أغسطس الماضي قطع علاقاتها مع الرباط بسبب مزاعم عن ارتكاب "أعمال عدائية".

وتأتي الزيارة بعد ثلاثة أشهر على إعلان البلدين الاتفاق على رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي بينهما من مكتبي اتصال إلى سفارتين أثناء زيارة وزير خارجية إسرائيل يائير لابيد إلى المملكة.

وسبق أن أعلنت شركة راتيو بتروليوم الإسرائيلية عن توقيع شراكة مع الرباط لاستكشاف حقول غاز في ساحل الداخلة بالصحراء المغربية.

وكانت شركة الطيران الوطنية المغربية أعلنت في سبتمبر الماضي أنها ستبدأ في تسيير رحلات منتظمة مباشرة إلى إسرائيل، وأنها ستبدأ بثلاث رحلات أسبوعيا، وسترفع بعد ذلك إلى خمس.

رئيس الحكومة الليبية يتقرب من باريس بعقد لـ«توتال»

طرابلس – يحاول رئيس حكومة تصريف الأعمال في ليبيا عبدالحميد الدبيبة التقرب من باريس بتقديم مشاريع استثمارية واقتصادية مقابل الدعم السياسي الفرنسي، قبل أيام قليلة من خوض غمار الانتخابات الرئاسية المزمع تنظيمها في الرابع والعشرين من ديسمبر القادم.

وقالت شركة "توتال" الفرنسية وشركة "إيني" الإيطالية إنهما مستعدتان لاستثمار المليارات من الدولارات في ليبيا مع خروج البلاد من عقد من الصراع والحرب الأهلية.

وأضاف الرئيس التنفيذي لشركة توتال باتريك بويان لوكالة بلومبرغ الأميركية إن "الشركة تريد أن تسهم في عودة ليبيا، مضيفا أن البعض قد يرى جرأة أكثر في قرار توتال للدخول في شراكة مع ليبيا لكن أينما كانت المخاطر هناك الفرص".

وأكّد بويان أن "الشركة ستخصص مليارَي دولار لمشروع الواحة النفطي في ليبيا ما سيعزز الإنتاج بنحو مئة ألف برميل يوميا، كما ستعمل على زيادة الإنتاج في حقل مبروك والمساعدة في بناء خمسمئة ميغاوات من الطاقة الشمسية لتغذية الشبكة المحلية".

وقالت الحكومة الليبية إنها بحاجة إلى الكثير من الاستثمار الأجنبي للحفاظ على مستويات الإنتاج، والوصول إلى هدفها البالغ ما بين 2 و2.5 مليون برميل يوميا في غضون ست سنوات (ارتفاعا من 1.1 مليون برميل حاليا).

ولاقت محاولات الدبيبة الذي قرر خوض غمار الانتخابات الرئاسية، للتقرب من الجانب الفرنسي عبر تسهيل الاستثمار في ليبيا، رفضا سياسيا واسعا.

وذكرت وسائل إعلام محلية أن ستّة وخمسين نائبا بمجلس النواب الليبي طالبوا، بـ"وقف صفقة التفريط في حصة بشركة 'الواحة' للنفط".

ورفضوا في بيان مشترك "تفريط حكومة الدبيبة، في حصة من شركة 'الواحة' بنسبة 8.16 في المئة، عبر السماح لشركة 'توتال' الفرنسية بالاستحواذ على حصة شركة 'هيس' الأميركية"، بالإضافة إلى رفضهم "التوقيع على الصفقة من قبل رئيس الحكومة متجاوزا وزارة النفط".

وأشار الموقعون على البيان إلى أن "وزارة النفط جهة الاختصاص الأصلية والمخولة بالدراسة والتقييم، والإحالة إلى مجلس الوزراء إذا دعت الضرورة"، معتبرين أن "هذه الخطوة المفاجئة غير مدروسة وتعد تفريطا في مصدر قوت الليبيين، وتلحق الضرر الجسيم بالاقتصاد الوطني، وشركة 'الواحة' مستحوذة على مساحات استكشاف كبيرة والعائد على الاستثمار بها بمثل هذه النسبة قيمة عالية جدا ولا يجب التفريط بها، وبإمكان المؤسسات الليبية شراء هذه الحصة أو إشراك القطاع الخاص أو الاقتراض لتمويل الشراء، هذا الإجراء مخالفة صريحة للمادتين 2 و17 من قانون النفط".

وأكد البرلمانيون على أن "الإجراء مخالف للقانون 24 لسنة 1970 بشأن إنشاء المؤسسة الوطنية للنفط، وللقانون 10 لسنة 1979 بشأن إعادة تنظيم المؤسسة".

وحذروا "حكومة الدبيبة من المضي في هذه الصفقة خصوصا أن ذلك تجاوز لصلاحياتها"، مطالبين بـ"وقف الصفقة استنادا لحق الشفعة الذي ضمنه القانون المدني الليبي"، كما هددوا بـ"فتح تحقيق رسمي في مجلس النواب واتخاذ ما يلزم لوقف الصفقة وحماية ثروة البلاد ومحاسبة كل المعنيين بالأمر".

وسبق أن كشفت تقارير إعلامية، عن "مراسلة عبدالحميد الدبيبة، لشركة 'توتال' الفرنسية، عارضا عليها شراء حصة في شركة الواحة، والتي تمتلكها شركة أماريدا هيس الأميركية".

وأوضحت تصريحات مسربة لتفاصيل الخطابات التي وجهها الدبيبة إلى شركة "توتال"، عن مطالبته للشركة بإتمام الصفقة بسرعة، حيث بلغ حجم الحصة التي يرغب رئيس الحكومة في بيعها 8.16 في المئة من قيمة الشركة.

> ستّة وخمسون نائبا هددوا بفتح تحقيق رسمي واتخاذ ما يلزم لوقف الصفقة وحماية ثروة البلاد ومحاسبة كل المعنيين بالأمر

وأفادت التسريبات بأن الدبيبة خاطب الشركة قبل ثلاثة أيام من انعقاد مؤتمر باريس، في محاولة منه "لتغيير وجهة نظر فرنسا في الانتخابات الليبية، وتغيير وجهتها الداعمة لإجراء الانتخابات".

ولم تكشف الخطابات المسربة عن قيمة الصفقة أو العرض الذي عرضه الدبيبة على شركة "توتال"، إلا أن رئيس الحكومة الليبية طلب "مبلغ خمسة وأربعين مليون دولار لتسخيره في مجال التنمية والشباب".

وأكدت مصادر مطلعة أن "مصطفى صنع الله رئيس مؤسسة النفط الليبية، على علم بتفاصيل تلك الصفقة، وبالخطاب والعرض الذي قدمه الدبيبة للشركة الفرنسية، لخبرته في هذا المجال، خاصة وأنه باع من قبل حصة شركة 'ماراثون أويل' في شركة الواحة لنفس الشركة الفرنسية عام 2019".

وفي وقت سابق، اعتبر الدبيبة أن "خيار الوصول بالبلاد إلى إنجاز الاستحقاق الوطني الأهم المتمثل في عقد انتخابات رئاسية وبرلمانية في موعدها يعدّ بالنسبة لنا استحقاقا تاريخيا لا تنازل عنه".

وقال في المؤتمر الدولي لدعم ليبيا بباريس، إن "ليبيا عانت ويلات الانقسام والخلافات والحروب، والتوقيت الاستثنائي لهذا المؤتمر يأتي بعد أن اتفق الليبيون على وقف الاقتتال والانقسام السياسي، بعد أن أصبح لليبيا سلطة تنفيذية وحكومة موحدة ممثلة للجميع دون إقصاء أو تهميش بعيدا عن صراع الشرعيات التي عانينا منها لسنوات عديدة".

وفي يونيو الماضي، وخلال زيارة أداها إلى فرنسا، قال الدبيبة إن "ليبيا تتطلع لدور مهم لفرنسا في دعم الاستقرار من خلال دعم الشرعية والمساهمة في إخراج المرتزقة".

الدبيبة يستنجد بالدعم الخارجي قبل موعد الانتخابات